

Distr.: General
15 June 2021

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2021

البند 18 (ز) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 8 حزيران/يونيه 2021

[بناء على توصية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (E/2021/44)]

12/2021 - تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها العشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشير إلى قراراته 26/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2019 و 21/2020 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020 وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس انتباغ نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإنه يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإنه يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،



وإنه يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽¹⁾،

وإنه يشير إلى قرار الجمعية العامة 327/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015 الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية للتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإنه يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽²⁾، التي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005،

وإنه يشير إلى قرار الجمعية العامة 202/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي سلمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

وإنه يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 228/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإنه يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 236/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن تنمية الموارد البشرية،

وإنه يشير إلى قرار الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020، الذي أدركت فيه ما لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من آثار غير مسبوقة، بما في ذلك تعطيلها الشديد لحياة المجتمعات والاقتصادات، وللسفر والتجارة على الصعيد العالمي، وما لها من أثر مدمر على سبل عيش الناس، وأكدت مرة أخرى التزامها الكامل بعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة،

وإنه ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها العشرين⁽³⁾، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب،

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146.

(3) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2021، الملحق رقم 24 (E/2021/44).

وفقا لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021؛

2 - **يدعو** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁾ في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - **يرحب** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب

4 - **يكرر تأكيد** الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويدعو المؤسسات إلى استحداث طرق عمل أكثر إبداعًا ومرونة وتكاملاً تحقيقاً لهذه الغاية، ويلاحظ أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة؛

5 - **يشير** إلى أهمية تنفيذ خطة عام 2030 في الوقت المحدد لها، ويحث الحكومات على معالجة ما يعتري المؤسسات على جميع المستويات من أوجه الضعف الهيكلي والإجرائي التي قد تعوق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، والسعي إلى إجراء إصلاحات جريئة في مجال السياسة العامة للتعجيل بتحقيق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛

6 - **يسلم** بأن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود يتطلبان اعتماد منظور طويل الأجل في وضع السياسات العامة، إلى جانب بناء المؤسسات على جميع المستويات، استناداً إلى الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وكذلك الالتزام الثابت بتشجيع إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع؛

7 - **يسلم أيضاً** بأن كيانات الإدارة العامة شركاء أساسيون في وضع آليات مؤسسية ملائمة وضمن توجيه الكفاءات والمهارات والسلوكيات في القوة العاملة نحو التنفيذ الفعال للأهداف الموجهة نحو إنجاز المهام استناداً إلى أهداف التنمية المستدامة، ويشجع الحكومات على إدماج عملها المتعلق ببناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات في عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية؛

8 - **يؤكد من جديد** ضرورة إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة⁽⁵⁾، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، على جميع المؤسسات العامة ودعمًا لتنفيذ

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

(5) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24 (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة 31.

جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحكومات وفي واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

9 - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة لتفعيل المبادئ، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد، على نحو شامل، وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

10 - **يشجع** الحكومات على التعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة، وإنشاء أطر شفافة لتنظيم الشراء العام باعتباره أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة، وتعزيز آليات المراقبة الوطنية، من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، إلى جانب المؤسسات الرقابية المستقلة الأخرى، حسب الاقتضاء، في مراجعة حسابات أداء الميزانية، ولإدماج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في صميم العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه دعماً للأهداف، من قبيل إعادة تنظيم الميزانيات، بناء على البرامج والأنشطة، وتحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف على حدة؛

11 - **يشجع أيضاً** الحكومات على الاستفادة من الإنفاق العام لتحفيز الأسواق على تداول المنتجات والخدمات المستدامة والمساعدة في توجيه المجتمع نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات اللازمة للإدارة الفعالة للشراء العام المستدام على جميع المستويات؛

12 - **يشير** إلى أن بناء مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات يتطلب فهماً شاملاً لنطاق وقدرات القوة العاملة في القطاع العام، ويسلم ببروز طرائق عمل جديدة في العديد من البلدان، ويشجع الحكومات على وضع خطط مناسبة لإدارة العمل المرن والعمل التعاقد في القطاع العام، واستعراض قوانين العمل في القطاع العام لتعكس ترتيبات العمل المرنة، ووضع بروتوكولات ومبادئ توجيهية لتقييم الأداء في نظم العمل المرنة، وتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تعزيز المهارات الرقمية في سياق تخطيط القوة العاملة في القطاع العام على المستويين الوطني ودون الوطني على حد سواء؛

13 - **يرحب** بما تواصل اللجنة القيام به من أعمال من أجل بناء مؤسسات قوية بغية تحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، ويتطلع إلى زيادة مشاركة اللجنة في تعزيز الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في هذه الحالات ومساهمتها في عمل لجنة بناء السلام؛

المتابعة

14 - **يطلب** إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها الحادية والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 4 إلى 8 نيسان/أبريل 2022، موضوع دورة المجلس لعام 2022 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

15 - **يدعو** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن

السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إساءة المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛

16 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

17 - **يطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقاً للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

18 - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

الجلسة العامة 8

8 حزيران/يونيه 2021